

مادة (٢) : فى حالة إستيراد البضائع بواسطة شريك أو وكيل معتمد تلتزم الشركة أو المؤسسة بتقديم خطاب مصدق ومعتمد من وزارة التجارة والصناعة يدل على أن البضائع أستوردت لحسابها لغرض تنفيذ مشروع معفي من الرسوم الجمركية، مع مراعاة تحديد نوع البضاعة وكميتها وقيمتها .

مادة (٣) : يلغى القرار رقم ٩٣/٢٧ المشار إليه .

مادة (٤) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

الفريق هلال بن خالد المعولي

المفتش العام للشرطة والجمارك

صدر فى : ٧ من ربيع الأول ١٤٢٠هـ

الموافق : ٢١ من يونيو ١٩٩٩م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٥٠)  
الصادرة فى ١٩٩٩/٧/٣م

قرار رقم ٩٩/٥٠

بتشكيل اللجنة المنصوص عليها

فى المادة (١٠) من قانون السجون وتنظيم عملها

إستناداً إلى قانون السجون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٨ .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٠) من قانون السجون المشار إليها برئاسة

مدير عام السجون وعضوية كل من :

- مدير دائرة أمانة سر المحكمة الجزائية .

- مدير محكمة مسقط الشرعية .

- نائب مدير عام المديرية العامة للتخطيط والمعلومات التربوية لشؤون التعليم والتربية

الخاصة بوزارة التربية والتعليم .

- مستشار مكتب رئيس الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية .

- مساعد مدير عام الإدعاء العام الجزائي .

- مدير دائرة الضمان الاجتماعي والمساعدات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

والتدريب المهني .

- رئيس قسم الأمراض غير المعدية بالمديرية العامة للشؤون الصحية بوزارة الصحة .

مادة (٢) : تباشر اللجنة إختصاصاتها المبينة في المادة (١٠) من قانون السجون المشار إليه .

مادة (٣) : تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور ثلثي الأعضاء، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة (٤) : للجنة أن تشكل من بين أعضائها أو من غيرهم لجاناً فرعية لدراسة بعض المسائل المحددة أو الموضوعات ذات الصلة بمهامها وتقديم توصيات بشأنها .

مادة (٥) : للجنة أن تدعو لإجتماعاتها من ترى الإستعانة بهم من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم حق التصويت .

مادة (٦) : ترفع اللجنة نتائج أعمالها إلى المفتش العام للشرطة والجمارك للإعتماد .

مادة (٧) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

الفريق هلال بن خالد المعولي

المفتش العام للشرطة والجمارك

صدر في : ١٣ من رجب ١٤٢٠هـ

الموافق : ٢٣ من أكتوبر ١٩٩٩م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٥٨)

الصادرة في ١/١١/١٩٩٩م

قرار رقم ٩٩/٦١

بتشكيل لجنة إعدام المواد

المخدرة والمؤثرات العقلية وتنظيم عملها

إستناداً إلى قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم السلطاني

رقم ٩٩/١٧ .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تشكل لجنة إعدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية برئاسة مدير مكافحة المخدرات

بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية وعضوية كل من :

- فضيلة القاضي / عبدالله بن محمد الكعبي

القاضي بمحكمة الجنايات والاستئناف بالمحكمة الجزائية .

- مدير المختبر الجنائي بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية .